جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

العلاقات الدولية

العقوبات الاقتصادية الأمريكية و انعكاساتها على السياسة الخارجية الإيرانية بعد العام ٢٠١٧:نماذج مختارة

رسالة تقَدم بها الطالب

عبد الكريم شاحوذ فدعوس

الى/ مجلس معهد العلمين للدراسات العليا قسم العلوم السياسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية/العلاقات الدولية

بأشراف

أ.د نسرين رياض شنشول

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م

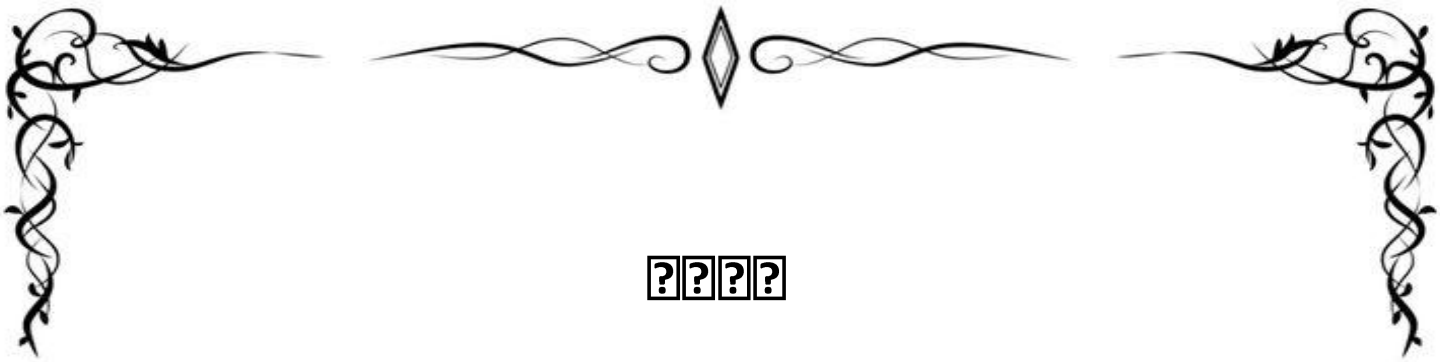

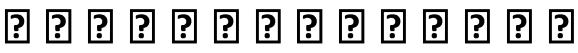

(صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ)

سورة البقرة (الاية: ١٥٥)

الإهـــــداء

إلى من كانا النور الأول في حياتي

إلى ابي وامي العزيزين، رحمهما الله رحمةً واسعة

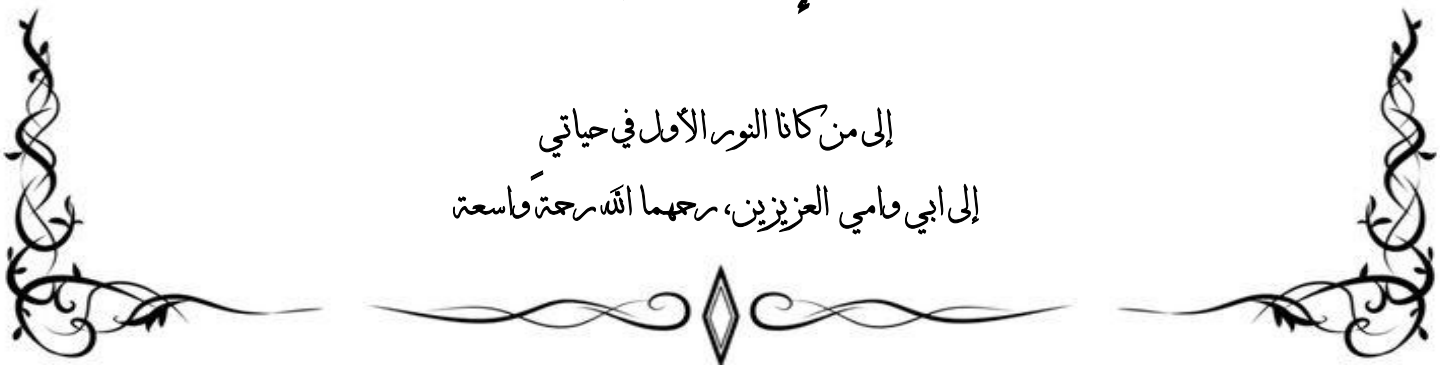

اللذين غرسا في حب العلم، والصبر والإصرار

وإن غاب الجسد، بقي الأثر والدعاء والذكرى حاضرين في كل خطوة من هذا الإنجاز

إلى إخوتي الأعزاء . .

سندي وظهري بعد الله

الذين لم يبخلوا علي بالدعم والمؤازرة

وكانوا دائماً مصدر قوة وثقة في مسيرتي العلمية

إلى زوجتي الغالية . .

رفيقة الدرب، وشريكة التعب والنجاح

التي احتملت الغياب، وشاركتني القلق

وكانت دعماً صامتاً لا يقدّر بثمن

إلى أطفالي الأحبة . .

نبض قلبي، ومعنى تعبي

أهديكم هذا الجهد

على أمل أن يكون خطوة أفتخر بها أمامكم

ودافعاً لكم للسير في درب العلم والمعرفة

أهدي هذا العمل المتواضع . .

إليكم جميعاً . . .

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. . .

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى

المشرفة الأستاذة الدكتورة نسرين رياض شنشول

لما بذلته من جهد علمي متميز، وما قدمته من توجيه وإرشاد وملاحظات قيمة كان لها الأثر الكبير في تقويم هذه الرسالة وإخراجها بالشكل العلمي الرصين، فكانت مثالاً في الإخلاص الأكاديمي، وسعة الصدر، والدعم المستمر.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى

عميد الكلية الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن

على دعمه المتواصل، وحرصه على توفير البيئة العلمية المناسبة لإنجاز هذا العمل.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى

رئيس القسم الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير

لما أبداه من تعاون واهتمام، وما قدمه من توجيهات علمية أسهمت في تسهيل مسيرة البحث.

ولا يفوتني أن أعبر عن خالص امتناني لأصدقائي الأعزاء

الذين كانوا عوناً وسنداً خلال مراحل إعداد هذه الرسالة

بدعمهم المعنوي، وتشجيعهم المستمر ومشاركتهم لي لحظات التعب والإنجاز.

وإن كان هذا العمل قد خرج إلى النور

فذلك بفضل الله أولاً، ثم بفضل كل من أسهم ولو بكلمة أو دعاء.

فلهم جميعاً مني جزيل الشكر وعظيم العرفان. .

الباحث

الملخص..

تناولت دراسة وتحليل فاعلية العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران خلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٥)، بوصفها إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية التي استخدمتها الولايات المتحدة للضغط على إيران بهدف تعديل سلوكها السياسي، ولا سيما في ما يتعلق بالبرنامج النووي والدور الإقليمي. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العقوبات، رغم إحداثها أضراراً اقتصادية كبيرة، لم تُفضِ إلى تغيير جوهري ومستدام في السلوك السياسي الإيراني..

تركّز الرسالة على تحليل التحولات النوعية التي طرأت على منظومة العقوبات بعد عام ٢٠١٠، والتي اتسمت باتساع نطاقها وتعدد أدواتها، خصوصاً مع تدويل الملف النووي الإيراني وصدور قرارات عن الأمم المتحدة، وانخراط الاتحاد الأوروبي في فرض قيود واسعة استهدفت قطاعات النفط والمصارف والنقل. كما تتناول الدراسة مراحل التصعيد القصوى للعقوبات بين (٢٠١٠–٢٠١٣)، ثم مرحلة التسوية النووية بعد توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة عام ٢٠١٥، وصولاً إلى إعادة فرض العقوبات عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق عام ٢٠١٨ في إطار سياسة "الضغط الأقصى

وتعتمد الرسالة على مناهج متعددة، أبرزها المنهج التاريخي لتتبع تطور العقوبات، والمنهج التحليلي لتفسير آثارها الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على التجربة الإيرانية. كما تستند إلى مقاربات نظرية مختلفة في العلاقات الدولية، تشمل الواقعية والليبرالية والبنائية، لفهم محددات فاعلية العقوبات في ضوء تفاعل القوة، والمؤسسات الدولية، والأفكار والشرعية.

وتخلص الدراسة إلى أن العقوبات الأمريكية أدت إلى تداعيات اقتصادية عميقة داخل إيران، تمثلت في تراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، غير أنها في المقابل عززت خطاب "الصمود والمقاومة" وأسهمت في تعزيز قدرة النظام الإيراني على التكيّف والالتفاف على القيود المفروضة. وتؤكد النتائج أن فاعلية العقوبات تظل نسبية ومحدودة، وتتأثر بعوامل عدة، من أبرزها مستوى التنسيق الدولي، وتعدد مراكز القوة في النظام الدولي، والقدر الداخلية للدولة المستهدفة.

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
الاية	
الاهداء	
الشكر والعرفان	
الملخص	
المقدمة	**1-5**
الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي للعقوبات الأمريكية على إيران	**6-48**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعقوبات الاقتصادية الأنواع الأدوات، والتصنيفات	**7-25**
المطلب الأول: مفاهيم العقوبات الاقتصادية تصنيفها وأدواتها الرئيسية	**8-17**
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لفعالية العقوبات الاقتصادية : مقاربة نقدية	**18-25**
المبحث الثاني : التطور التاريخي للعقوبات الأمريكية على إيران (١٩٧٩-٢٠٢٣) تحليل السياقات والمحددات	**26-37**
المطلب الأول: العقوبات الانتقائية وصراع البرامج النووية (٢٠٠٦-٢٠١٥): منعطف المفاوضات والاتفاق	**27-37**
المطلب الثاني: عقوبات الضغوط القصوى (٢٠١٨-٢٠٢٣) السمات الجديدة وتطور الأدوات	**37-48**

الفصل الثاني: انعكاسات العقوبات الأمريكية على السياسة الخارجية الايرانية (٢٠١٨-٢٠٢٣) تحليل الاستراتيجيات ودراسة الحالات العراق والصين	**49-73**
المبحث الأول: التحولات الاستراتيجية الكبرى في السياسة الخارجية الإيرانية بعد عام ٢٠١٨ دراسة تحليلية	**50-60**
المطلب الأول: من الدبلوماسية إلى التصعيد تغير المواقف والتكتيكات الإيرانية	**61-67**
المطلب الثاني: استراتيجيات التكيف: "دبلوماسية المقاومة الاقتصادية" وأدواتها بعد فرض العقوبات	**67-73**

المبحث الثاني: إستراتيجيات التكيف مع العزلة: تحليل الفاعلية الإيرانية في (البيئتين الإقليمية (العراق) والدولية (الصين)	**61-73**
المطلب الأول: العلاقات الإيرانية – العراقية: الاعتماد الاقتصادي وتأثير العقوبات	**61-67**
المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية الصينية: شراكة استراتيجية وتحديات العلاقة في ظل العقوبات	**67-73**
الفصل الثالث: تقييم تأثير العقوبات الأمريكية على السياسة الخارجية الإيرانية واستشراف التوقعات المستقبلية	**74-95**
المبحث الأول: تقييم فعالية السياسات الإيرانية في مواجهة العقوبات النجاحات والإخفاقات	**75-80**
المطلب الأول: الابعاد الاقتصادية : تقييم أداء الاقتصاد الإيراني تحت تأثير العقوبات	**75-84**
المطلب الثاني: تقييم الأبعاد السياسية والأمنية لسياسات إيران في مواجهة العقوبات	**80-84**
المبحث الثاني: المشاهد المستقبلية للعلاقات الإيرانية – الأمريكية في ظل استمرار العقوبات تحليل استراتيجي	**85-95**
المطلب الأول: مشهد الاستمرار : تأثير العقوبات على الاقتصاد الايراني والسياسة الإيرانية	**85-89**
المطلب الثاني: مشهد التصعيد : الاحتمالات العسكرية والسياسية في ظل استمرار العقوبات	**90-95**

الخاتمة	**96**
النتائج والمقترحات	**97**
المصادر	**98-113**
ملخص بالانكليزي	**A-B**

المقدمة

تعد العقوبات الاقتصادية واحدة من أكثر الأدوات المفضلة لدى الدول الكبرى ، ولا سيما في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وتراجع كلفة استخدام القوة العسكرية المباشرة مقارنة بتنامي الاعتماد على أدوات الضغط غير التقليدية. فقد باتت العقوبات الاقتصادية تُستخدم بوصفها وسيلة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية واستراتيجية، عبر إحداث ضغوط اقتصادية واجتماعية داخل الدول المستهدفة، بما يدفعها ـ إلى تعديل سلوكها الخارجي أو الداخلي بما يتوافق مع مصالح الدول الفارضة للعقوبات.

وفي هذا السياق، برزت العقوبات الاقتصادية كأداة محورية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، حيث وظّفتها واشنطن على نطاق واسع في مواجهة عدد من الدول التي اعتبرتها مهدِّدة لأمنها القومي أو لمصالحها الاستراتيجية، وفي مقدمتها إيران. فمنذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، شهدت العلاقات الأمريكية–الإيرانية مساراً تصاعدياً من التوتر والصراع، تجسّد في سلسلة طويلة من العقوبات الاقتصادية والمالية والتجارية، التي تطورت من إجراءات أحادية محدودة إلى منظومة عقوبات معقدة ومتعددة المستويات.

وقد اكتسبت العقوبات الأمريكية على إيران بعد عام ٢٠١٠ طابعاً نوعياً مختلفاً، سواء من حيث نطاقها أو أدواتها أو أهدافها، إذ ترافقت مع تدويل متزايد للملف النووي الإيراني، وصدور قرارات متعددة عن مجلس الأمن الدولي، وانخراط الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات شاملة استهدفت قطاعات حيوية في الاقتصاد الإيراني، ولا سيما قطاع النفط والمصارف والنقل البحري. وأسهم هذا التوسع في العقوبات في تحويلها إلى أداة ضغط مركزية تهدف إلى تقليص القدرات الاقتصادية الإيرانية، وإضعاف قدرتها على تمويل برامجها النووية والإقليمية.

وشهدت الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٥ تحولات متباينة في سياسة العقوبات، عكست تذبذب المقاربة الأمريكية بين التصعيد والتسوية. فقد بلغت العقوبات ذروتها بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، حين فُرضت قيود شاملة على الصادرات النفطية الإيرانية، وعُزلت المصارف الإيرانية عن النظام المالي

العالمي، ما أدى إلى تداعيات اقتصادية عميقة داخل إيران. ثم أعقب ذلك توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة عام ٢٠١٥، التي مثّلت نقطة تحوّل مهمة في مسار الأزمة، حيث جرى رفع جزء كبير من العقوبات مقابل التزامات نووية محددة من جانب إيران. غير أن هذا المسار لم يدم طويلاً، إذ أعلنت الولايات المتحدة انسحابها الأحادي من الاتفاق عام ٢٠١٨، وأعادت فرض العقوبات في إطار سياسة "الضغط الأقصى"، لتدخل العلاقات بين الطرفين مرحلة جديدة من التوتر وعدم الاستقرار.

وأفضت هذه التحولات إلى انعكاسات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة داخل إيران، تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع التضخم والبطالة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، فضلاً عن تعقيد البيئة السياسية الداخلية، وتعزيز الخطاب المقاوم في مواجهة الضغوط الخارجية. وفي المقابل، أثارت هذه النتائج جدلاً أكاديمياً واسعاً حول مدى فاعلية العقوبات الاقتصادية كأداة لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى، وحول حدود قدرتها على فرض تغيير سلوكي حقيقي في الدول التي تمتلك موارد استراتيجية وقدرة نسبية على التكيّف.

ومن هنا، تنطلق هذه الرسالة من إشكالية مركزية تتمحور حول تقييم فاعلية العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران خلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٥)، وتحليل مدى نجاحها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، ولا سيما في ما يتعلق بالملف النووي والسلوك الإقليمي الإيراني. وتسعى الدراسة إلى مقاربة هذه الإشكالية من منظور تحليلي شامل، يستند إلى تتبع التطور التاريخي للعقوبات، وتحليل آثارها الاقتصادية والسياسية، وربطها بالأطر النظرية المفسّرة للعقوبات في العلاقات الدولية.

وتستند الرسالة إلى مناهج بحث متعددة، تجمع بين المنهج التاريخي في تتبع تطور العقوبات، والمنهج التحليلي في تفسير آثارها ونتائجها، ومنهج دراسة الحالة بوصف إيران نموذجاً تطبيقياً لتحليل فاعلية العقوبات الاقتصادية. كما تعتمد الدراسة على مقاربات نظرية مختلفة، تشمل الواقعية والليبرالية والبنائية، بما يسمح بفهم أعمق لتفاعل القوة والاقتصاد والمؤسسات والأفكار في تشكيل نتائج العقوبات.

أولا :أهمية الدراسة

١-**الأهمية العلمية** : تتمثل أهمية هذه الدراسة من كون العقوبات الاقتصادية تمثل إحدى الأدوات المركزية في السياسة الخارجية المعاصرة، ولا سيما تلك التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، لما لها من تأثيرات عميقة في البنية الاقتصادية والسياسية للدولة المستهدفة.

٢-**الأهمية الموضوعية** : تكمن أهمية الموضوعية للدراسة أهميتها من تحليلها لمرحلة زمنية حساسة (٢٠١٠-٢٠٢٥) شهدت تحولات كبرى تمثلت في التصعيد ، إذ يواجه تحديات أمنية وسياسية أثرت بشكل كبير على اقتصادها .

ثانياً :إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي:

١-ما مدى نجحت العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٥) في تحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية؟

٢- ما هي طبيعة العقوبات الأمريكية وأدواتها خلال هذه المرحلة؟

٣- ما انعكاساتها الاقتصادية والسياسية على إيران؟

٤- ما العوامل التي حدّت من فاعلية هذه العقوبات أو عززتها؟

ثالثاً :فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية، رغم إحداثها ضغوطاً اقتصادية كبيرة على إيران، لم تنجح بشكل كامل في تحقيق تغيير جوهري ومستدام في سلوكها السياسي، وذلك بسبب قدرة إيران على التكيّف، وتعدد منافذ الالتفاف على العقوبات، فضلاً عن تراجع فاعلية العقوبات الأحادية مقارنة بتلك المفروضة في إطار دولي متعدد الأطراف.

رابعاً :هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور العقوبات الأمريكية على إيران خلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٥) و تقييم فاعلية هذه العقوبات في تحقيق الأهداف الأمريكية المعلنة والكشف عن الآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة على العقوبات، والإسهام في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الدولية.

خامساً: منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي في تفسير ظاهرة العقوبات الاقتصادية وآثارها، إلى جانب المنهج التاريخي في تتبع تطور العقوبات الأمريكية على إيران، فضلاً عن منهج دراسة الحالة بوصف إيران نموذجاً تطبيقياً لتحليل فاعلية العقوبات في العلاقات الدولية.

سادساً: حدود الدراسة

١– **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٥.

٢– **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على إيران مع التطرق إلى الدور الأمريكي والدولي.

٣– **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على العقوبات الاقتصادية الأمريكية وأثرها الاقتصادي والسياسي، دون التوسع في الجوانب العسكرية المباشرة.

سابعاً: دراسات السابقة

١– سعد خلف خليل ، **توظيف العقوبات الدولية في الاستراتيجية الأمريكية اتجاه إيران بعد العام عام ٢٠١٥ .**تهدف الرسالة الى ان الولايات المتحدة تستخدم العقوبات كأداة رئيسية في سياساتها الخارجية ضد طهران، وتهدف إلى تغيير السلوك الإيراني، بينما تعتمد طهران وسائل استراتيجيات متكيفة للتخفيف من آثار تلك العقوبات .

٢–**محمد نور البصراتي** ، **استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق – ايران – روسيا) نموذجا** ، تهدف الدراسة الى تمثل العقوبات الدولية في بعض الاحيان سلاحا ذو

حدين، بحيث تطال انعكاساتها السلبية من قاموا بفرضها ان لم يكن لديهم البديل لتفادي اثارها وكافة العقوبات الدولية ذات الابعاد المتعددة باستثناء العقوبات ذات البعد السياسي يتفاقم تأثيرها على الشعوب أكثر من نظام الحكم ورغم ما تنتجه العقوبات الدولية من ضغوطات على الدولة المستهدفة، الا انه مازالت وتلك العقوبات عاجزة عن إجبار نظام الحكم على تغيير سياساته، وان كثرة فرض العقوبات واستمرارها لعدة سنوات يكسب الدول خبرة فى التعامل معها و الالتفات حولها.

٣-أحمد حسن مجهول، **تحليل جغرافي سياسي للعقوبات الاقتصادية الامريكية ضد ايران وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي،** تهدف الدراسة الى تجديد الولايات المتحدة لاستراتيجيتها العقابية الاقتصادية ضد ايران خلال القرن الحادي والعشرين بعد أن تأكد لها عدم فعالية الاستراتيجيات العقابية السابقة، لتركز على العقوبات الاقتصادية المالية أكثر من تركيزها على العقوبات الاقتصادية التجارية.

ثامناً: هيكلية الدراسة

من أجل تغطية الدراسة بكامل جوانبها وتساؤلاتها فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول إذ جاء الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيم والنظري للعقوبات الاقتصادية و الفصل الثاني: تطور العقوبات الأمريكية على إيران وآثارها (٢٠١٠-٢٠٢٥) ، و جاء الفصل الثالث : تقييم تأثير العقوبات الامريكية على السياسة الخارجية الإيرانية واستشراف التوقعات المستقبلية ومن ثم الخاتمة والنتائج والاستنتاجات والتوصيات.